



مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008
مشروع شراكة الموازنة الدولية.. موازنات مفتوحة.. تغيير للحياة

الإستنتاجات الرئيسية والتوصيات

خلص مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008، وهو تقييم شامل لشفافية الموازنة في 85 بلداً، الى أن حالة شفافية الموازنة في العالم غاية في السوء. ومن شأن واقع كهذا أن يشجع مظاهر الإنفاق المختلة، والمنطوي على الهدر والفساد – ما دام أن الجمهور يبقى بعيداً عن اتخاذ القرار- كما يقلل من مشروعية وتأثير الأنشطة المكافحة للفقر.

في الوقت نفسه، يكشف المسح عن أن عدداً من الدول قد حسنت بشكل ملحوظ مستوى أدائها خلال السنتين الماضيتين. ويكشف أيضاً عن أن الكثير من الحكومات الأخرى يمكن أن تحسن بسرعة من أداء شفافية موازنتها بكلفة منخفضة، فقط بمجرد جعل المعلومات التي تكون قد أعدتها مسبقاً سواء للدول المانحة أو لغايات الاستخدام الداخلي متاحة للعموم.

مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 يكشف عن فجوات في الشفافية حول العالم

- هناك 5 دول فقط من أصل 85 شملها المسح، هي: فرنسا، ونيوزيلندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تجعل قدراً شاملاً من المعلومات حول الموازنة متوفرة للجمهور على النحو الذي تتطلبه الممارسة الرشيدة لإدارة الأموال العامة.
- سجلت هذه البلدان جميعاً مجموع علامات أعلى من 80 من أصل 100 علامة ممكنة على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 (OBI)، وهو معيار مقارن يقيس امكانية الوصول الى المعلومات وشمولية وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية التي تؤكد الممارسات الدولية الرشيدة بأن على كافة الحكومات نشرها. ويعتمد المؤشر على احتساب الإجابات التي قدمت عن مجموعة من أسئلة المسح المعد لهذه الغاية.
- كان معدل مجموع العلامات على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 هو 39 من أصل 100 علامة. ويشير ذلك، في المعدل، إلى أن الدول التي شملها المسح تقدم الحد الأدنى من المعلومات حول موازنات الحكومات المركزية ونشاطاتها المالية.
- تقدم 25 دولة ممن شملها المسح معلومات شحيحة أو لا تقدم أي معلومات. وتتضمن هذه دولاً من ذوات الدخل المنخفض، مثل كمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيكاراغوا، وجمهورية قرغيزيا، كما تضم عدداً من الدول ذوات الدخل المتوسط والعالي، مثل الصين، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية. (أنظر مراتب مؤشر الموازنة المفتوحة، ص 3)

الدول الأقل شفافية تتقاسم خصائص متشابهة

- تقع الدول الأقل شفافية في معظمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بمعدل علامات على مؤشر الموازنة المفتوحة بلغ 24 من أصل 100)، وفي جنوب الصحراء الإفريقية (بمعدل علامات على المؤشر بلغ 25).

- تميل أسوأ الدول أداءً لأن تكون من نوات الدخل المتدني، والتي غالباً ما تعتمد بكثافة على عوائد تأتي من المساعدات الخارجية أو صادرات النفط والغاز.
- تمتاز الدول سيئة الأداء باحتوائها على مؤسسات ديمقراطية ضعيفة، أو تحكمها أنظمة متسلطة.

قلة الشفافية تقلل من المصداقية وتمنع المشاركة

- تنشر كل الدول تقريباً موازنة سنوياً بعد أن يصادق عليها المجلس التشريعي. ومع ذلك، لا يتم نشر الموازنة المصادق عليها في كل من الصين، وغينيا الاستوائية، والمملكة العربية السعودية والسودان، وهو ما يحول كلية دون مشاركة الجمهور في مراقبة تطبيقها.
- تقدم معظم الدول معلومات قليلة خلال مراحل صياغة مسودة الموازنة، وتنفيذها وتدقيقها. وهو ما يمنع الجمهور من الحصول على مدخلات ومعلومات حول السياسات المستهدفة والأولويات، وتحسين قيمة الأموال والحد من الفساد.

مؤسسات الرقابة الرسمية الضعيفة تزيد من تفاقم الوضع

- في غالبية الدول المشمولة بالمسح، تتمتع المجالس التشريعية بسلطات مقيدة، وبوقت وقدرات محدودة، على نحو يقلل من إمكانية مراجعة مشروع الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية ومراقبة تطبيقها.
- على ذات المنوال، وفي العديد من البلدان، لا تتمتع هيئات التدقيق والرقابة العليا بالاستقلال الكافي أو التمويل اللازم للقيام بمهامها، وغالباً ما لا تكون هناك آليات موضوعية لمتابعة ما إذا كانت السلطة التنفيذية تتبع توصيات هيئات التدقيق والرقابة.

إجراء التحسينات المباشرة هو أمر ممكن

- تكشف المقارنات بين نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2006 ومؤشر عام 2008 أن بعض البلدان قد شرعت فعلاً في تحسين شفافية موازنتها خلال السنتين الماضيتين.
- في كل من كرواتيا، وكينيا، ونيبال، وسيريلانكا، حدثت تحسينات مهمة، والتي تكون قد تأثرت إما بنشاطات جماعات المجتمع المدني أو أن تكون الدول قد خلقت فرصاً لمزيد من مشاركة المجتمع المدني. كما تم تسجيل تحسينات مهمة في شفافية الموازنة أيضاً في كل من بلغاريا، ومصر، وجورجيا، وبابوا غينيا الجديدة.
- ثمة دليل أيضاً على أن الأداء الجيد يمكن أن يحصل في سياقات تنطوي على التحدي: حيث تميزت الأردن وجنوب إفريقيا عن نظرائها الإقليميين. ومن بين الدول منخفضة الدخل، تقدم كل من البيرو وسيريلانكا لمواطنيها قدراً يعتقد به من معلومات الموازنة.
- أخيراً، يجد المسح أن التقدم يمكن إحرازه في كل الأمكنة الأخرى بكلفة قليلة نسبياً، في حال توفر إرادة سياسية جيدة وحسنة النوايا. وهناك الكثير من الدول ذات الأداء السيء على المؤشر ممن تعد مسبقاً كثيراً من معلومات الموازنة المطلوبة للممارسة الرشيدة. وبجعل هذه المعلومات متوفرة للجمهور، تستطيع هذه الدول زيادة مجموع علاماتها على مؤشر الموازنة الدولي، وربما تشجع بالتالي، على تشجيع وضع رقابة فعالة وتحسين الصدقية.

مؤشر الموازنة المفتوحة يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين شفافية الموازنة ومصداقيتها من أجل تحقيق تحسينات مباشرة في شفافية الموازنة، يحث مؤشر الموازنة المفتوحة على:

- الحكومات، على أن تجعل معلومات الموازنة التي تنشرها متاحة للجمهور. وفي كل تلك البلدان، حيث يتم إعداد المعلومات وحجبها عن الجمهور، ينبغي على الحكومات الإفراج عنها فوراً.
- المؤسسات المالية الدولية والمانحين، على تشجيع الحكومات التي تتلقى المساعدات على نشر معلومات موازنتها للجمهور، والتي تكون قد أعدتها لمانحيها أو لأغراض الاستخدام الداخلي.
- منظمات المجتمع المدني، على النشر والمطالبة بتفسيرات للحالات التي لا تجعل فيها الحكومات معلومات الموازنة التي تقدمها لمانحيها أو للاستخدام الداخلي متوفرة للجمهور.

للاطلاع على كامل مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008، قم بزيارة الموقع الإلكتروني:
www.openbudgetindex.org.